

ملخص تنفيذي – أكتوبر 2024

الأهم

خفضنا نسبة الاستثمار في الأسهم، بالنظر إلى نسبة العائد المتوقعة على رأس المال المعدل حسب المخاطر في الوقت الحالي. وما زلنا نفضل الاستثمار في الأسواق المتقدمة، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

أما ضمن الأسواق الناشئة، نتوقع حسب تقييماتنا للصين ووضع المستثمرين أداءً نسبياً أفضل لها، لذلك قمنا بزيادة نسبة الاستثمار فيها بدلاً من بقائنا في مستوى محايد، وحصلنا على التمويل اللازم لذلك بعد تخفيض نسبة الاستثمار في الهند إلى مستوى محايد.

الدخل الثابت

نستثمر بشكل كبير في السندات الحكومية مع الاستثمار في مجموعة واسعة ومتنوعة من الشركات، بما فيها السندات ذات العوائد المرتفعة، فضلاً عن إبقاء الاستثمار في الديون الناشئة عند مستوى محايد مع اتباع نهج انتقائي في هذا الخصوص.

وقمنا بزيادة مدة استثماراتنا بشكل تكتيكي قبل أن نعود إلى مستوى محايد في أشهر الصيف الأخيرة. أي نحن الآن في وضعية استثمارية تتيح لنا الاستفادة من الفرص المتاحة.



موريس غر افير
المسؤول الرئيسي للاستثمار لدى
المجموعة في بنك الإمارات دبي
الوطني



أنيتا جويتا
رئيس قسم استراتيجية الأصول



جورجيو بوريلي
رئيس قسم توزيع الأصول
والاستراتيجيات الكمية



ساتياجيت سينغ
رئيس استراتيجية الدخل الثابت

توزيع الأصول

شهد عام 2024 أداءً استثمارياً جيداً حتى الآن. وكما هو متوقع، شهدت الأسواق العديد من التقلبات والتمايز بين فئات الأصول، لكنها حققت عوائد إجمالية رائعة في الأشهر التسعة الأولى من العام. وقد كانت قريبة من توقعاتنا للعام بأكمله، وأصبحنا نتبع تكتيكاً دفاعياً الآن، نظراً لمحدودية العوائد المحتملة وارتفاع مخاطر التقلبات على المدى القريب.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيادة نسبة الاستثمار في النقد والذهب والسندات عالية الجودة ذات المدة المعقولة، ونتخذ نهجاً حذراً فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم والعقارات وصناديق التحوط.

ونعتقد أن التقلبات الحالية قد توفر فرصاً جيدة للاستثمار في الأسابيع المقبلة.

الاقتصاد الكلي والسياسات

لا تزال الأحداث التي يشهدها ما ندعوه بـ "عام الإجابات" متسقة حتى الآن مع توقعاتنا بحدوث تراجع اقتصادي عالمي معتدل، بل إن المشهد الكلي يتحسن مع تسارع وتيرة التيسير النقدي العالمي، ومواصلة اقتصاد الولايات المتحدة أداءه المرن، إلى جانب برنامج التحفيز الذي تم الإعلان عنه مؤخراً في الصين.

وقد اتخذ الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه خلال شهر سبتمبر قراراً مهماً بخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، معلناً عن حالة من الثقة في مسار التضخم، وموجهاً نحو مزيد من التيسير النقدي في المستقبل. وقد ذهبت توقعات السوق لتخفيضات أسعار الفائدة إلى حد بعيد جداً عن توقعات البنك المركزي في سبتمبر، حيث كانت توقعات التخفيضات غير واقعية. وبالتالي، ستكون بيانات التضخم والتوظيف مهمة في الأسابيع المقبلة، بالإضافة إلى نتائج الانتخابات الأمريكية والمستجدات الجيوسياسية.